

مقابلة

داود رمال
aborami20@hotmail.comموازنة 2018 ستكون واعدت ببنود إصلاحية
كنعان: نطالب بمحكمة خاصة للجرائم المالية

بعد 12 عاما من اللاموازنة، عادت المالية العامة في لبنان لتتنظم من جديد مع اقرار قانون الموازنة العامة لعام 2017، ومباشرة اعداد مشروع قانون موازنة عام 2018 التي يعلق عليها الامال بأن تكون واعدة ببنودها الإصلاحية التي تؤسس لبدء معالجات معضلات المالية العامة لجهة الدين والعجز والهدر وخدمة هذا الدين

لم يهدأ النائب ابراهيم كنعان او يكل في سعيه الى وضع الامور في نصابها، فتحول منذ ترؤسه لجنة المال والموازنة النيابية، من حيث يدري او لا يدري، الى "عتال" برتبة نائب و"ولاد" افكار وطروحات ومشاريع اصلاحية، بعدما اكتشف حجم الكارثة التي يقبع تحت ثقلها المال العام في لبنان، نتيجة اخطاء ارتكبت على مدار نحو ثلاثة عقود.

"الامن العام" التقت النائب كنعان في حوار خصص لموضوع الموازنة العامة، حيث عكس جوا تفاؤليا بما ستحملة السنوات المقبلة.

■ شكل اقرار الموازنة العامة لعام 2017 تصحيحا لمسار المالية العامة في البلاد. كيف تنظر الى هذا الامر؟

□ لا ينظر الى ما تحقق الا بايجابية، لان التسبب والفوضى في الانفاق، وحتى في الجباية والواردات، امر دفع لبنان ثمنه غالبا من خزينة الدولة وماليتها، وفتح بابا للاستنساب في كل الوزارات والادارات، ما سبب ضياعا للسلطات الرقابية. مثلا، على ماذا يحاسب مجلس النواب في ظل عدم وجود موازنة؟ لذلك دخلنا في سلفات خزينة وقرارات مجلس وزراء، وبالتالي هذا امر خطير عشناه على مدى 12 سنة. اعتقد ان الكثير من الفساد والهدر في المال العام الذي يحكى عنه ناتج من عدم وجود موازنة. فهي من اهم الامور والاكثر اهمية ان تتابع بقطع حساب كما اعلنت في مجلس النواب، وهذا موقف لجنة المال والموازنة وموقفي، لانه من دون حسابات مالية مدققة من ديوان المحاسبة بحسب الاصول، لا نكون قد استكملنا الحلقة

■ الا يفترض ان يكون مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2018 على طاولة لجنة المال والموازنة لدرسه واقراره وفق المهل الدستورية؟ □ هذا ما كنا ننتظره قبل سفر رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري والازمة الاخيرة التي راقت استقالته، بعدما عقد اكثر من اجتماع في السرايا وشاركت في هذه الاجتماعات، بهدف ان يكون لدينا موازنة قبل انتهاء السنة المالية

عام 2017، وهذه كانت للمرة الاولى منذ اتفاق الطائف، وهذا امر في غاية الاهمية، ولكن نتيجة الظروف اليوم يبدو ان القدر يعاكسنا. اتمنى حل الازمة قريبا لانه يتوقف عليها اكثر من استحقاق من موازنة الى مشاريع كبيرة جدا لاسيما الغاز والنفط، الى امور مهمة جدا تطرح على الصعيد الوطني، وكونا تفاهمنا جميعنا على ان الامور التي لم نستطع ادراجها في موازنة العام 2017 من عصر نفقات واصلاحات اساسية مطلوبة من موضوع الجمعيات والاحتياطي، ينبغي ان تكون في صلب موازنة العام 2018.

■ هل ستكون موازنة العام 2018 واعدة في كل ابوابها؟

□ بكلمة واحدة، نعم، ستكون موازنة واعدة. انا على معرفة كم ان السلطة التنفيذية كانت تتابع مناقشات لجنة المال والموازنة والهيئة العامة، وكم الوعود التي قدمت كما المواقف والالتزامات التي قطعت لنا، انطلاقا من ان الحكومة غير قادرة الان على انجاز هذه الإصلاحات وتنظيمها، لانها انفقت والسنة المالية شارفت على نهايتها. لكن كان وعد مقرون بقرار اصدرته الهيئة العامة باحترام هذه الإصلاحات وهي مهمة جدا تخضع المؤسسات العامة من مجالس وصناديق لرقابة مسبقة في كثير من المسائل خصوصا في الهبات والقروض، ستتضمن اصلاحات وعصر نفقات والاهم تضمنها الاعتمادات قبل بدء السنة المالية، وهذا امر مهم جدا حتى يبدأ لبنان السير في خطى ثابتة في اتجاه الشفافية واحترام القوانين والداستاتير، ووقف هدر المال العام.

■ هل هذه الإصلاحات ستؤمن التوازن والحد من نسبة العجز؟

□ ستساهم في تأمين التوازن لاننا نتحدث عن الاف المليارات. مثلا، عندما نتحدث عن 700 مليار ليرة للجمعيات واحتياطي 1388 مليار في



رئيس لجنة المال والموازنة النيابية ابراهيم كنعان.

كبيرين في المال العام ولم يكن هناك احترام للاصول في الانفاق. من هذا المنطلق، المطلوب اليوم مواجهة هذه الحقيقة، فلا يمكن استمرار الهرب منها لايجاد الحلول، والقرار الذي اتخذ بالتأجيل سنة كان يسمح باقرار موازنتين اي 2017 التي اقرت و2018 التي نأمل في ان تصلنا لمناقشتها واقرارها. اما موازنة العام 2019 فيسبقها قطع حساب وفق الاصول، وليس كما كان يطرح اي انجاز قطع حساب للعام 2015 من دون السنوات السابقة، لان في ذلك، ومن دون ان يعلموا، تسوية على المال العام، وبحسب قانون المحاسبة العمومية، لا يمكن انجاز حساب مالي مكتمل من دون مجاميع كل الحسابات للدولة اللبنانية بكل مؤسساتها واداراتها والتي تتراكم حتى نصل الى السنة الحالية. اذا بسطنا الامور، كل من لديه حساب في مصرف اذا طلب حسابا للشهر الحالي هل في امكان المصرف ان يصدره من دون الحسابات السابقة، لان هذا المجموع يتكون بفعل تراكمي. نحن نسير على الطريق، وطالبنا بانشاء محكمة خاصة للجرائم المالية، وهذا ليس موضوعا سياسيا اتمنا يتصل بالحفاظ على المال العام، لان اي اتهام اليوم اعتبره سياسيا اذا لم يتابع. حتى مسألة التجاوزات التي تحدثنا عنها، المفروض ان تحال على محكمة خاصة تمتلك كل الصلاحيات والحصانة، تنتخب ولا تعين من قبل السلطة السياسية، عليها واجب بت كل المسائل التي تطرح، حتى نكون لمرة واحدة امام مرجعية قضائية مالية عليا لا تخضع لاي مرجعية سياسية وبامكانها ان تضع حدا لـ"برج بابل" في موضوع الارتكابات المالية.

ظروف استثنائية يتراجع اليوم الى ما بين 700 الى 800 مليار، وهذا ما يفترض ان يحصل. نتحدث عن مؤسسات عامة يرصد لها مبالغ كبيرة جدا، وقوانين برامج كل قانون منها يصل الى حدود الالف مليار، وهي لن تدخل من ضمن الموازنة اتمنا على حدة. وستدرس في مجلس النواب وفق القرار الذي اتخذ في الهيئة العامة والتزمته وزارة المال، فتمه امور اساسية جدا سيكون لها تأثير مباشر على خفض العجز بشكل واضح ومهم.

علينا خفض العجز
حتى نتقدم خطوات
لخفض الدين العام

عنها والتي تتناغم مع اراء المؤسسات الدولية المالية وتوصياتها، في امكاننا ان نتوقع تحسنا مطردا لوضع الدين العام، والاهم العجز، لانه في البداية علينا خفضه حتى نستطيع التقدم خطوات نوعية وعملية لخفض الدين العام.

■ ماذا عن احجية قطع الحساب وما هو المخرج او الحل الجذري؟

□ ليست احجية. كان واضحا انه منذ اليوم الاولى لترؤسي لجنة المال والموازنة عرف الجميع الحقيقة، وبعدها حوربت بالسياسة عاد الجميع ليقول بما قلت، واكثر دليل على ذلك القانون نفسه الذي اجل قطع الحساب. فهو ذكر كل المخالفات والتجاوزات من سنة 1993، والتي اصبحت اليوم اسبابا موجبة لقانون اقر في مجلس النواب وتم على اساسه تأجيل قطع الحساب. اذا لا توجد احجية، كلما كان هناك سعي الى تغطية على امر يجري الحديث عن احجية، "الشمس شارقة والناس قاشعة". مررنا في فترة كان الانتظام في المالية العامة بعيدا من الواقع، وفي فترة كانت الاستنسابية والفوضى